

سوريا

لا دعوات لسحب الجنسية

السورية من السوريين المجنسبت

في تركيا وقف ما ذكرته مصادر

برلمانية في حديث إلى «الأخبار».

غير أن تحركاً برلمانياً أطلق نقاش

ملفضم في مجلس الشعب، وسط

مخاوف من إسكانهم «المنطقة

الامنة» المفترضة

دمشق - **مرح ماشي**

المجسّنين في «المنطقة الامنة»، بهدف استخدام اصواتهم لاحقاً في «استفتاء دولي» لتحديد تبعيتهم ومناطق سكنهم بين سوريا أو تركيا، في سيناريو مشابه لقضية سلخ لواء اسكندرون من قبّل تركيا مطلع القرن الماضي، ويتّضح حجم التهديد بتكرار هذا السيناريو، بالنظر إلى تزايد عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية، والذي وصل إلى 79 ألفاً و820 شخصاً، منهم 53 ألفاً و99 فقط يحقّ لهم التصويت في الانتخابات المحلية المقبلة، بحسب إعلان سابق لوزير الداخلية التركي سليمان صويلو.

وفي حديث إلى «الأخبار»، بنفى النائب صالح ما أشيع عن دعوات برلمانيّة لسحب الجنسية من

السوريين الحاصلين على الجنسية التركية، ولكن المطلوب بحسب قوله «إقرار إجراءات جذية بعد اجتماعات مع القانونيين، وفق ما يسمح به القانون السوري»، ويرى ضرورة اتخاذ «الإجراءات اللازمة» في وجه أي نيات أو تدابير عبّر عنها ببيان «جماعة الماضي، ويتّضح حجم التهديد بتكرار هذا السيناريو، بالنظر إلى تزايد عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية، والذي وصل إلى 79 ألفاً و820 شخصاً، منهم 53 ألفاً و99 فقط يحقّ لهم التصويت في الانتخابات المحلية المقبلة، بحسب إعلان سابق لوزير الداخلية التركي سليمان صويلو.

التاريخي الجيوباسي»، بنفى النائب صالح ما أشيع عن دعوات في الشمال السوري إلى أن إمكان

موسكو تؤكّد أولوية «اللجنة الدستورية»

لازروف: من الخليج : لا حاجة إلى «منصة» غير «أستانا»

أكد وزير الخارجية الروسي، في مطلع

جولة خليجية طويلة، أن طرح «بدالك»

عن «اللجنة الدستورية، من قبله

بلدان «مرقّلت عملها، لا يخدم مسار

«التسوية المرميّة امميا»، مشددا على

أنه «لا حاجة إلى منصة تنسيق جديدة»

بوجود «أستانا»، في تعقيب على

التصريحات الإسرائيلية عن «مجموعة

العمل المشترك»

في موازة اجتماع عسكري روسي ، اميركي لافت استضافته العاصمة النمساوية فيينا، بدأ وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، جولة دبلوماسية تشمل السعودية وقطر والكويت والإمارات، ويحتل الملف السوري جزءاً مهماً من أجندتها. وفي تصريحاته من الدوحة والرياض، ركّز لافروف (في ما خصّ الشأن السوري) على أهمية دعم مسار تشكيل «اللجنة الدستورية»، ملقحاً، من جديد، إلى احتمال توسعة طاولة «المراقبين» في اجتماعات «أستانا» للخصم ممثلي دول جديدة. وكان أبرز ما رشح أمس عن تلك القيادة، توضح الوزير الروسي لعدة نقاط احتلّت مساحة مهمة من المشهد السوري خلال الأيام القليلة الماضية، فعدّ حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن «توافق» مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على تشكيل «مجموعة عمل تعنى بإخراج القوات الأجنبية» من سوريا، فنّد لافروف ما طرحه نتنياهو، مؤكداً خلال مؤتمر صحافي في الدوحة أن «لا حاجة إلى إنشاء مثل هذه المجموعات، بوجود عملية أستانا التي شهدت حواراً ناجحاً بين الحكومة والمعارضة بواسطة روسيا وتركيا وإيران»، ومع الإشارة إلى «التناح المموسة» التي حقّقتها «أستانا»، لم يستبعد الوزير الروسي «انضمام مراقبين جدد» إلى اجتماعاتها المقبلة. ويتساوق ذلك مع ما أعلن سابقاً عن بحث انضمام لبنان والعراق بصفة «مراقب» إلى المحادثات في العاصمة الكازاخية.

وذكر لافروف باتصالات بلاده مع أعضاء «المجموعة الصغيرة»، ضمن صيغة «رباعية إسطنبول»، إلى جانب قناة الاتصال بين الجيشين الروسي والأميركي ووزارتي خارجية البلدين، ليؤكد أنه «لا يوجد أي

نقص في آليات التنسيق والتعاون».

وفي موازة ذلك، استغل لافروف اجتماعات الصحافي مع وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودية، عادل الجبير، لتوضيح مقاربة موسكو الجديرة بالاعتناء، في إشارة إلى أن «علاقات إيران بروسيا متجنّبة... والتنسيق والتشاور مستمران».

وفي موازة ذلك، استغل لافروف اجتماعات المقبلة. ويتساوق ذلك مع ما أعلن سابقاً عن بحث انضمام لبنان والعراق بصفة «مراقب» إلى المحادثات في العاصمة الكازاخية.

وذكر لافروف باتصالات بلاده مع أعضاء «المجموعة الصغيرة»، ضمن صيغة «رباعية إسطنبول»، إلى جانب قناة الاتصال بين الجيشين الروسي والأميركي ووزارتي خارجية البلدين، ليؤكد أنه «لا يوجد أي

أنه «في حال كانت البلدان التي حاولت إبطاء أو عرقلة تلك العملية تقترح الآن أفكاراً بدلية، يجب تركها لضميرها... وأنا لا أعتقد أن ذلك يخدم مصالح الشعب السوري ويمهّد لإطلاق عملية سياسية شاملة تحت إشراف الأمم المتحدة». ولم يغفل لافروف شكر السعودية على دورها المهم في إنقاذ قوى المعارضة السورية الموجودة على أراضيها بالانحراط في محادثات «التسوية»، وفي المقابل،

نقص في آليات التنسيق والتعاون».

وفي موازة ذلك، استغل لافروف اجتماعات الصحافي مع وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودية، عادل الجبير، لتوضيح مقاربة موسكو الجديرة بالاعتناء، في إشارة إلى أن «علاقات إيران بروسيا متجنّبة... والتنسيق والتشاور مستمران».

وفي موازة ذلك، استغل لافروف اجتماعات المقبلة. ويتساوق ذلك مع ما أعلن سابقاً عن بحث انضمام لبنان والعراق بصفة «مراقب» إلى المحادثات في العاصمة الكازاخية.

وذكر لافروف باتصالات بلاده مع أعضاء «المجموعة الصغيرة»، ضمن صيغة «رباعية إسطنبول»، إلى جانب قناة الاتصال بين الجيشين الروسي والأميركي ووزارتي خارجية البلدين، ليؤكد أنه «لا يوجد أي



منة الصفه الذي استهدف بلدة الباغوز اوله من امس (اف ب)

خرج الوزير السعودي ليؤكد أن «لا تغيير في موقف المملكة في ما يتعلق بفتح السفارة في دمشق»، معتبرا أن «إعادة سوريا لمقعدها في الجامعة العربية مرتبطة بتطور العملية السياسية، وهذا لم يحدث، ومن المبكر (الحديث عنه)، وهذه وجهة نظر قاطنبة إلى مناطق سيطرة الحكومة لإفروف شكر السعودية على دورها المهم في إنقاذ قوى المعارضة السورية الموجودة على أراضيها بالانحراط في محادثات «التسوية»، وفي المقابل،

نقص في آليات التنسيق والتعاون».

وفي موازة ذلك، استغل لافروف اجتماعات الصحافي مع وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودية، عادل الجبير، لتوضيح مقاربة موسكو الجديرة بالاعتناء، في إشارة إلى أن «علاقات إيران بروسيا متجنّبة... والتنسيق والتشاور مستمران».

وفي موازة ذلك، استغل لافروف اجتماعات المقبلة. ويتساوق ذلك مع ما أعلن سابقاً عن بحث انضمام لبنان والعراق بصفة «مراقب» إلى المحادثات في العاصمة الكازاخية.

وذكر لافروف باتصالات بلاده مع أعضاء «المجموعة الصغيرة»، ضمن صيغة «رباعية إسطنبول»، إلى جانب قناة الاتصال بين الجيشين الروسي والأميركي ووزارتي خارجية البلدين، ليؤكد أنه «لا يوجد أي

فلسطين

بينما افاضت الضفة على خير استشهد شاليت

في حادث لم تعرف

تفاصيله الدقيقة بعد.

حدّرت الأجهزة الامنية

الاسرائيلية حكومتها من

«استفزاز الضفة»، مشيرة

ايضا إلى احتمال نشوب

حرب في غزة التي يحاول

الاحتلال ترسيخ معادله

جديدة فيها

شهيذات في رام الله

إسرائيل تخشى الضفة

«الانتقام الانتقام، يا سرايا ويا قسام»، بهذا الُفتاح توجه أهالي قرية كفر نعمة في قضاء رام الله (وسط الضفة المحتلة) إلى المقاومة الفلسطينية، بعدما استشهد فلسطينيان أثناءً أمس، واصلب ثالث بجروح خطيرة، في حادث سيارة مع جنود من العدو، تزامنا مع تحذير أطلقته الأجهزة الامنية الاسرائيلية إلى حكومتها من «مغبة القرارات» التي تتخذها في إطار الحملة الانتخابية، ففي الرابعة من فجر امس، اصطدمت سيارة كانت تقل ثلاثة فلسطينيين، جميعهم في العشرينيات، باليات جنود العدو كانت قد اقتحمت قرية كفر نعمة لاعتقال عدد من الشبان.

ووفق الإعلام العبري، نفذ الشهيذان أمير محمود دزاج، ويوسف رائد عفاوي، والجريح هتمم باسم جمعة، عملية دهنس استهدفت الجنود، لكن رئيس المجلس القروي في كفر نعمة، نعمة خلدون، قال في تصريح صحافي إن «المكان الذي وقع فيه الحادث صعب من ناحية التضاريس الطبيعية، فضلاً عن أن المنعطف خطير ومعروف أن حوادث كثيرة تحصل عنده... يُستبعد أن يكون الشبان الثلاثة قد نفذوا عملية، ومن المرجح أنهم اعدموا بالرصاص بعد اصطدام سيارةتهم دون قصد».

الخوف أكبر في الضفة العسكري لصحيفة «هارتس»

تقدّم 31 أسيراً فلسطينياً أفرج عنهم في صفقة «شاليت»، وأعيد اعتقالهم بعدها، بالتماس إلى «الحكمة العليا» الاسرائيلية أمس، للمطالبة بالإفراج عنهم. وقد وُكّل هؤلاء محامياً إسرائيلياً يدعى أفيغدور فيلمان، قال بدوره إن إسرائيل أعادت اعتقالهم لأسباب سياسية، رغم أنهم «لم يرتكبوا أي مخالفة أمنية، ولم يعرضوا أمن الدولة للخطر». مشيراً إلى تصريح سابق لوزيرة القضاء الإسرائيلية، أيليت شاكيد، قالت فيه إن الهدف من الاعتقال «إيلاء الإربابيين والضغط على أسرهم»، في إشارة إلى خطف ثلاثة مستوطنين في الخليل عام 2014. ويربط كثيرون بين توقيت هذا الالتماس، واجتماع أخير لجهاز «الشاباك» مع هؤلاء الأسرى، على أنه «مخرج قانوني» ينهي الشرط الأساسي من شروط «حماس» لبدء «الحديث في تبادل جديد، أي الإفراج عنهم، خاصة أن هذا الحراك يأتي بعد مرور خمس سنوات على حرب غزة الأخيرة، حينما فقد العدو عدداً من جنوده، وهي الدة نفسها التي كانت بين أسر جلعاد شاليت وإتمام صفقة تخشع. (الأخبار) 2018.



المكّات التي وقع فيه حادث رام الله صعب من ناحية التضاريس الطبيعية (اف ب)

لكن «برلمانات» الدول الخليجية الثلاث، التي لا تعرف مبدأ الانتخاب من الأصل، تعيّنُها أنظمتها لتكون صدئ لسياساتها تحت

عنوان برلماني، ومن هنا، تمسّك ممثل مجلس الشورى السعودي بموقف بلاده الرسمي تجاه العدو الصهيوني، الذي تجلّى بأوضح صورته في لقاء وزراء الخارجية الخليجين، رئيس وزراء العدو بنيامين نتتياهو، في مؤتمر وارسو قبل أسابيع.

إلا أن رئيس البرلمان الأردني عاطف الطراونة، وعلى الرغم من اتفاقية السلام الموقعة بين

الأردن وإسرائيل في وادي عربة، كان رأس الحربة مع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، ورئيس مجلس الشعب السوري حمودة

صباغ، في الدفاع عن بند رفض التطبيع والتصدّي للموقف الخليجي، عاكسا حالة التمايز في أوساط البرلمان الأردني عن الموقف الرسمي، ومطالبات النواب بطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، ومزاج الشارع الذي لم يهضم بعد اتفاقية السلام مع العدو.

أما بري، فحصل إنجازاً مهماً في بيان المؤتمر، بعد اعتراضه على إدراج مصطلح «القدس الشرقية» فيه، وأثناء قراءة البيان، اعترض بري، بحضور رؤساء الوفود، على استخدام تعبير «القدس الشرقية» مطالباً

باستبدال «القدس الشريف» به، ملقياً تنازل مجاني للعدو، الذي لا يزال يستبيح الأراضي العربية ويعتدي على الفلسطينيين، كلام بري حاز تأييدا واسعاً من غالبية الوفود، ولا سيما السوري والأردني، ما أضعف الموقف الخليجي، وأدى إلى تبني اعتماد مصطلح «القدس الشريف».

ومما لا شك فيه، أن موقف الاتحاد البرلماني الأخير رفع سقف الخطاب البرلماني العربي، خصوصا بعد تأكيد الطراونة أن الشعوب

العربية ترفض التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي يؤسس لخطاب يعاكس النشاط الإسرائيلي

الخليجي الحديث لفرض التطبيع أمراً واقعاً كحقيقة لاتفاقيات السلام، على عكس السياسة الإسرائيلية القديمة التي كانت تحاول تقديم اتفاقيات السلام على التطبيع مع العرب. ويمكن القول إن مؤتمر أمس حقق شيئاً من استعادة ماء الوجه في ما خص استمرارى الصراع مع العدو الإسرائيلي على مستوى الموقف (فضلاً عن موقف قوى المقاومة المسلحة طبعاً)، على الرغم من كل الإيجابيات التي يوجيها النظام الرسمي العربي إلى فلسطين والفلسطينيين، ولا سيما بعد فضيحة وارسو، فضلاً عن أن مشاركة سوريا في المؤتمر أعادت إلى الاتحاد البرلماني العربي اعتبارها، في ظل استمرار الأنظمة الخليجية في الانصياع لإرادة الأمريكية، وقت وصلت فيه رسائل من الوسطاء، الامميين والمصريين والقطريين، بضرورة وقف ظاهرة الجبالوتات مقابل عدد من الشهداء.

تصريح

ضخّة «البرلماني العربي»:

السعودية تفضله في

إسقاط «رفض التطبيع»

صخّات - **فراس الشوفي**

أحبطت المواقف اللبنانية والسورية والأردنية المساعي السعودية الإماراتية والبحرينية لإسقاط بند رفض التطبيع مع العدو الإسرائيلي من البيان الختامي للمؤتمر الـ29 للاتحاد البرلماني العربي، الذي اختتم أعماله في العاصمة الأردنية عمّان عصر امس.

بكل وقاحة، لم يخجل رئيس مجلس الشورى السعودي عبد آل الشيخ، مدعوماً من

رئيسة مجلس النواب البحريني فوزية زبيل، ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي أمل القبيسي، من الاعتراض على البيان

الختامي، متذرّعاً بأن هذا الموقف مسؤولية الحكومات، لا البرلمانات!

لكن «برلمانات» الدول الخليجية الثلاث، التي لا تعرف مبدأ الانتخاب من الأصل، تعيّنُها أنظمتها لتكون صدئ لسياساتها تحت

عنوان برلماني، ومن هنا، تمسّك ممثل مجلس الشورى السعودي بموقف بلاده الرسمي تجاه العدو الصهيوني، الذي تجلّى بأوضح صورته في لقاء وزراء الخارجية الخليجين، رئيس وزراء العدو بنيامين نتتياهو، في مؤتمر وارسو قبل أسابيع.

إلا أن رئيس البرلمان الأردني عاطف الطراونة، وعلى الرغم من اتفاقية السلام الموقعة بين

الأردن وإسرائيل في وادي عربة، كان رأس الحربة مع رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، ورئيس مجلس الشعب السوري حمودة

صباغ، في الدفاع عن بند رفض التطبيع والتصدّي للموقف الخليجي، عاكسا حالة التمايز في أوساط البرلمان الأردني عن الموقف الرسمي، ومطالبات النواب بطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، ومزاج الشارع الذي لم يهضم بعد اتفاقية السلام مع العدو.

أما بري، فحصل إنجازاً مهماً في بيان المؤتمر، بعد اعتراضه على إدراج مصطلح «القدس الشرقية» فيه، وأثناء قراءة البيان، اعترض بري، بحضور رؤساء الوفود، على استخدام تعبير «القدس الشرقية» مطالباً

باستبدال «القدس الشريف» به، ملقياً تنازل مجاني للعدو، الذي لا يزال يستبيح الأراضي العربية ويعتدي على الفلسطينيين، كلام بري حاز تأييدا واسعاً من غالبية الوفود، ولا سيما السوري والأردني، ما أضعف الموقف الخليجي، وأدى إلى تبني اعتماد مصطلح «القدس الشريف».

ومما لا شك فيه، أن موقف الاتحاد البرلماني الأخير رفع سقف الخطاب البرلماني العربي، خصوصا بعد تأكيد الطراونة أن الشعوب

العربية ترفض التطبيع مع إسرائيل، الأمر الذي يؤسس لخطاب يعاكس النشاط الإسرائيلي

الخليجي الحديث لفرض التطبيع أمراً واقعاً كحقيقة لاتفاقيات السلام، على عكس السياسة الإسرائيلية القديمة التي كانت تحاول تقديم اتفاقيات السلام على التطبيع مع العرب. ويمكن القول إن مؤتمر أمس حقق شيئاً من استعادة ماء الوجه في ما خص استمرارى الصراع مع العدو الإسرائيلي على مستوى الموقف (فضلاً عن موقف قوى المقاومة المسلحة طبعاً)، على الرغم من كل الإيجابيات التي يوجيها النظام الرسمي العربي إلى فلسطين والفلسطينيين، ولا سيما بعد فضيحة وارسو، فضلاً عن أن مشاركة سوريا في المؤتمر أعادت إلى الاتحاد البرلماني العربي اعتبارها، في ظل استمرار الأنظمة الخليجية في الانصياع لإرادة الأمريكية، وقت وصلت فيه رسائل من الوسطاء، الامميين والمصريين والقطريين، بضرورة وقف ظاهرة الجبالوتات مقابل عدد من الشهداء.